

تقرير للبنك الدولي يشير إلى أن النشاط الاقتصادي الفلسطيني سيتحسن عندما تتحرر المنطقة "ج" التي تشكل ٦٠٪ من أراضي الضفة الغربية

*٢٠١٣/١٠/٨

أشار تقرير للبنك الدولي صدر اليوم، إلى أن النشاط الاقتصادي الفلسطيني سيتحسن عندما تتحرر المنطقة ج، التي تشكل ٦٠٪ من أراضي الضفة الغربية.

فوفقاً لتقرير البنك الدولي يتعذر على الفلسطينيين الوصول إلى أكثر من نصف أراضي الضفة الغربية، ومعظمها أراضي زراعية غنية بالموارد. وتقدر أول دراسة شاملة للتأثير المحتمل لهذه "الأراضي المقيدة"، والتي صدرت عن البنك الدولي، الخسائر الحالية التي يتكبدها الاقتصاد الفلسطيني من جراء ذلك بنحو ثلاثة مليارات و٤٠٠,٠٠٠ دولار.

وعن هذا الوضع قالت مريم شرمان، المديرية القطرية المنتهية مدة رئاستها، لمكتب البنك الدولي بالضفة الغربية وقطاع غزة، إن إطلاق إمكانات هذه الأراضي المقيدة، والسماح للفلسطينيين بالاستفادة من هذه الموارد، من شأنه أن يتيح مجالات جديدة تماماً من الأنشطة الاقتصادية، وأن يضع الاقتصاد على مسار النمو المستدام.

* المصدر: الموقع الإلكتروني لإذاعة الأمم المتحدة، في الرابط التالي:
<http://www.unmultimedia.org/arabic/radio/archives/114021/>

ومن شأن تحرير النشاط الاقتصادي في المنطقة ج أن يحدث تأثيراً كبيراً على تنمية مؤسسات الأعمال في الزراعة، واستخراج الأملاح المعدنية من البحر الميت، واستخراج الأحجار، والبناء، والسياحة، والاتصالات. وسيكون بمقدور القطاعات الأخرى أن تستفيد من التحسينات التي يمكن إدخالها على جودة البنية التحتية وتكلفتها، ومن تزايد الطلب على السلع والخدمات.

كما يشير التقرير إلى أن الوضع المالي للسلطة الفلسطينية، سيتحسن كثيراً من جرّاء زيادة النشاط الاقتصادي. وتشير التقديرات إلى زيادة الإيرادات الحكومية نحو ٨٠٠ مليون دولار، وهو ما سيؤدي إلى خفض عجز الموازنة بمقدار النصف، ومن ثم يقلل من الاحتياج إلى مساعدات المانحين، ويخفض أيضاً من معدلات البطالة والفقر.

يشار إلى أن اتفاق أوسلو للسلام عام ١٩٩٣ نصّ على أن تنتقل المنطقة ج تدريجياً إلى سيطرة السلطة الفلسطينية بحلول عام ١٩٩٨، لكن هذا الانتقال لم يحدث حتى الآن.